

الدبلوماسية الصحية



المؤتمر الإقليمي الثالث حول
الدبلوماسية الصحية، القاهرة،
5-3 أيار/مايو 2014

إن الدبلوماسية الصحية بالغة الأهمية لبلدان إقليم شرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية، إذ أن العديد من قضايا التنمية التي يواجهونها تتعلق مباشرة بالصحة، كما أن الصحة تتأثر على نحو غير متناسب بالأزمات التي يصنعها الإنسان وبالإزمات التي تحتاج للإغاثة الإنسانية. وتكتسب الدبلوماسية الصحية أهميتها في الإقليم الذي يتعين عليه إيجاد حلول للقضايا التي تتطلب العمل على النطاق العالمي والتعاون عبر الحدود، مثل المتلازمة التنفسية الشرق الأوسطية (بفيروس كورونا)، والإغاثة الإنسانية الصحية، والأمراض غير السارية، والمقاومة لمضادات الميكروبات. ولكن التجربة تبين أيضاً أن الدبلوماسية الصحية على المستوى الوطني والإقليمي ذات أهمية بالغة لتنفيذ البرامج الصحية من خلال الشراكات المعقدة. فعلى سبيل المثال، فإن النجاح في استئصال شلل الأطفال في الإقليم يعتمد على المفاوضات مع العديد من الأطراف المؤثرة التي لا بد من كسب ثقتها، من أجل تعزيز برامج المكافحة وخلق بيئة سليمة وأمنة لحملة التمنيع.

ومع الأخذ بمحذ القضايا في الاعتبار استضاف المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط الندوة الثالثة حول الدبلوماسية الصحية من 3-5 أيار/مايو عام 2014 في القاهرة، مصر. وكانت أهداف الندوة بناء القدرات لدى الدول الأعضاء، مع التركيز على القضايا ذات الأولوية والأهمية القصوى للإقليم، ورفع مستوى الوعي بقيمة إدماج مفاهيم الدبلوماسية الصحية في السياسة الخارجية. وقد كان من بين المشاركين كبار المسؤولين من وزارات الخارجية والصحة والسفراء وعمداء المعاهد الدبلوماسية، ومعاهد الصحة العامة الإقليمية ورؤساء اللجان البرلمانية.

لقد أكدنا خلال هذه الندوة على أن بناء القدرات في مجال الدبلوماسية الصحية أمر أساسي. فالإقليم يواجه تحديات صحية ضخمة لها أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية، وتتطلب حلولاً سياسية على الصعيدين المحلي والدولي. ومن الأهمية بمكان أن تحمي الدول الأعضاء مصالحها من خلال إشراك ممثلين عنها في اتخاذ القرارات بشأن القضايا الصحية العالمية. ثم إن الحاجة ماسة لحضور إقليمي أكثر قوة في المناقشات العالمية التي تدور حول الصحة أو حول غيرها من القضايا التي لها تأثير محتمل على الصحة. كما يجب أن يكون المسؤولون عن كل من الصحة والسياسة الخارجية على اطلاع بأهمية تعزيز مشاركتهم في مثل هذه المناقشات. أما تعزيز التفاعل والتنسيق بين الصحة والسياسة الخارجية وغيرها من القطاعات على المستوى المحلي، مثل التعليم والزراعة والصناعة والتجارة الخارجية، فيحظى بنفس القدر من الأهمية. فتحسين الصحة هو شرط أساسي لتوفير الأمن القومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

موجز لأعمال الندوة الثالثة حول الدبلوماسية الصحية

الدكتور علاء الدين العلوان

المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية

إن دور الدبلوماسية في الصحة بالغ الأهمية. فقد أصبحت الصحة عنصراً أكثر أهمية من أي وقت مضى في السياسة الخارجية، وفي السياسة الأمنية، وفي استراتيجيات التنمية، وفي الاتفاقات التجارية. لذلك فقد ظهرت الحاجة إلى مهارات جديدة ينبغي أن يكتسبها صانعو السياسة في مجالي الصحة والسياسة الخارجية، للتفاوض من أجل الصحة في مواجهة المصالح الأخرى. ولم يعد من الممكن حل العدد المتزايد من التحديات الصحية على المستوى التقني فقط، بل إن تلك التحديات تتطلب المفاوضات والحلول السياسية، وغالباً ما تحتاج إلى إشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. ويتم تنفيذ الدبلوماسية الصحية في الكثير من المستويات. إذ تركز الدبلوماسية الصحية العالمية على القضايا الصحية التي تحتاج إلى تعاون الكثير من البلدان لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، بينما تظطلع الدبلوماسية الصحية أيضاً بدور مركزي على المستويات الإقليمية والوطنية.

ويُتصدّ بالدبلوماسية الصحية عمليات التفاوض التي ترسم ملامح وإدارة بيئة السياسات اللازمة للصحة. ويتم تنفيذ ذلك في كثير من المواقع، فبعضها يركز على المفاوضات الصحية، أثناء الاجتماعات السنوية لجمعية الصحة العالمية، وبعضها يكون لها جدول أعمال أوسع نطاقاً، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس حقوق الإنسان. وقد تؤدي هذه الجهود إلى إبرام الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية. وفي بعض الحالات يتم تمثيل الدول الأعضاء بمسؤولين رفيعي المستوى في مجال الصحة، مثل وزراء الصحة؛ وفي ساحات أخرى، أو في المؤتمرات الدولية الرئيسية، تدور المفاوضات بين الدبلوماسيين، وقد يشارك فيها أيضاً أطراف مؤثرة رئيسية أخرى، مثل المنظمات غير الحكومية الدولية.

تُظهر العديد من الأمثلة أن الدبلوماسية الصحية تؤدي ثمارها، وأن الموازنة بين الصحة والسياسة الخارجية يمكن أن تعطي فوائد كبيرة للصحة. فهناك اعتراف متزايد باعتبار الصحة من أهداف السياسة الخارجية، ومن العوامل الرئيسية التي تساهم في التنمية والسلام وتخفيف وطأة الفقر، وتوطيد العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. إن الدبلوماسية الصحية يمكن أن يكون لها دور مهم في دعم التنمية المستدامة من خلال النظر إلى الصحة على أنها قضية اجتماعية واقتصادية ذات أهمية بالغة، ومن خلال تصديها للتحديات الصحية على الصعيد الفردي وعلى الصعيد العام. إذ يمكن للصحة أن تقدم الدعم للبلدان في حماية مصالحها المشتركة، وفي اتخاذ مواقفها بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل الوصول إلى الأمن الصحي، وتعزيز الصحة، ومكافحة الأمراض، والحصول على الأدوية والتكنولوجيات، والأمن الغذائي، والمياه وجدول الأعمال الخاص بالتنمية المستدامة في العالم بعد عام 2015.

الأمن الصحي العالمي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية

كفيلة بتغطية الأمراض المعدية والأمراض التي تنقلها الأغذية. وسيكون للاعتماد المرتقب لاتفاقية التنوع البيولوجي آثار على الأمن الصحي.

ومن الأهمية بمكان أن يفهم الدبلوماسيون في جميع البلدان أهمية الاتفاقيات الصحية الدولية والامثال للقانون الدولي الذي يلي التوقيع عليها. فمن الضروري أن تأخذ الدول بجدية التزاماتها وتنفيذ هذه الاتفاقيات للحفاظ على الأمن الصحي على الصعيد العالمي وعلى الصعيد الوطني. ومن الأهمية البالغة أيضاً أن تكون السياسة الخارجية على اطلاع جيد بالمخاطر المتوقعة، مثل التهديد المتزايد للأمن الصحي العالمي من العدوى ومن فاشيات الأمراض ومن المقاومة لمضادات الميكروبات. وعلى هذا فإن من الضروري أن يُعزَّز قطاع السياسة الخارجية دوره، جنباً إلى جنب مع الأدوار التي تؤديها القطاعات والوزارات الأخرى، في الدعوة إلى انتعاج أسلوب يأخذ بحسبانته جميع المخاطر التي ترتب عن الأمن الصحي الوطني.

أحداث مؤثرة على الأمن الصحي

- ← أمراض مستجدة وناشئة تنتقل بالعدوى: الإيدز، المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، المتلازمة التنفسية الشرق الأوسطية، الإنفلونزا الجائحة.
- ← تحديات فرضتها أمراض معروفة منذ قديم الزمان: العدوى بفيروس إيبولا، الكوليرا، المقاومة لمضادات الميكروبات، شلل الأطفال.
- ← الإشعاع، المواد الكيميائية، الطعام الملوث والماء الملوث.
- ← الكوارث والصراعات المدنية.



ناقش المجتمعون في الندوة التحديات الصحية التي تتطلب بذل جهود ضخمة في الدبلوماسية الصحية

إن الآثار الصحية الناجمة عن انعدام الأمن منها ما يكون غير مباشر ومنها ما يكون أيضاً مباشراً. ومن هذا المنطلق فقد شوهدت انتهاكات للاتفاقيات الدولية بتزايد المهجمات على العاملين الصحيين وعلى المرافق الصحية، واستخدام ذلك كوسيلة للتخويف ومحاولات للمساومة. ثم إن الأثر الاقتصادي لانعدام الأمن له عواقب محددة على استمرار عمل النظام الصحي، إذ يتم تحويل الموارد داخل النظام وخارجه على حد سواء. ولقد استخدمت المساعدات الإنسانية نفسها في بعض الأحيان كأداة سياسية في سياق المحاولات التي تبذل للتأثير على مسار حل الصراع والخلاص منه، وينتهي ذلك أحياناً بعواقب وخيمة، مما يستوجب إعادة التأكيد على أهمية الحفاظ على الحياد وعدم تسييس القضايا الإنسانية.

إن السياسة الخارجية والدبلوماسية الصحية والدبلوماسية في أعمال الإغاثة الإنسانية قد تتقاطع في العديد من المستويات أثناء حالات الطوارئ، من أجل حماية السكان والعاملين الصحيين، ومن أجل دعوة الجهات المانحة لدعم العمل الإنساني. ثم إن دعم السياسة الخارجية من داخل الإقليم لتفعيل صندوق التضامن سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على المانحين الأجانب.

الأمراض غير السارية: إن الأمراض غير السارية وباء يتزايد بوتيرة سريعة في الإقليم، ويحمل في طياته التهديد بتأثيرات كبيرة على النظم الصحية وعلى الاقتصادات في الدول الأعضاء في العقود المقبلة. فالأمراض غير السارية هي السبب الرئيسي للوفيات المبكرة في الإقليم، وتزايد بوتيرة سريعة في مداها. وهناك أربعة أمراض

وقد أولت الأمم منذ أمد بعيد أهمية محورية للأمن الصحي ودوره في حماية الأمن القومي، ولطالما قامت الأمم على مدى عقود طويلة بتنفيذ إجراءات استهدفت إيقاف الأمراض على حدودها، ومن ذلك على سبيل المثال، قيامها بتدابير الحجر الصحي. أما في السنوات الأخيرة فقد بدأت الأمم تتحقق من أن الأمن الصحي لا يقتصر على كونه مسألة تحظى بالاهتمام الوطني - بل هو قضية عالمية لا يقتصر تأثيرها على البلدان فحسب، ولكنه يمتد ليشمل أيضاً دوائر الصناعات الوطنية والشركات الدولية. ولعل في هذا ما يوضح تزايد الارتباط بين السياسة الداخلية والخارجية.

وفي العقود الأخيرة، ركزت الأساليب المتبعة في الصحة العمومية على الصعيد العالمي على الأمراض والرعاية والوقاية وعلى البحث والرصد. وقد ظهرت في عصر العولمة والتحول الجغرافية والسياسية أبعاد جديدة للروابط بين الصحة والأمن، وما لبثت أن أصبحت الآن تحتل الواجهة. فجميع البلدان، بغض النظر عن مستويات الدخل أو التنمية فيها، تواجه مخاطر منهجية، مثل فاشيات الأمراض، مع ما يرافقها من احتمال إيقاع تأثير كبير جداً على الصحة، وعلى السياحة، وعلى التجارة، وعلى الصادرات، وعلى العلاقات الدولية. فالأمراض المعدية المستجدة والمخاطر البيولوجية ليست المجال الوحيد للقلق؛ بل إن هناك أخطاراً أخرى، لها القدر ذاته من الأهمية، وقد تم تغطيتها بشكل متزايد بمجموعة من الصكوك والأطر والاتفاقيات الدولية، ونذكر منها على سبيل المثال، الأخطار الكيميائية والإشعاعية. فإطار التآهب للإنفلونزا الجائحة والدستور الغذائي واللوائح الصحية الدولية (2005)

الدبلوماسية الصحية وآثارها العملية

لقد ناقشت الندوة الثالثة حول الدبلوماسية الصحية عدداً من التحديات الصحية التي يواجهها الإقليم والتي تتطلب جهوداً كبيرة من الدبلوماسية الصحية. وهي تشمل شلل الأطفال، والحرب، والنزوح، والأنواع المختلفة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن، ومكافحة الأمراض غير السارية.

شلل الأطفال: يعتمد استئصال شلل الأطفال من العالم على ثلاثة بلدان هي البلدان التي لا يزال فيروس شلل الأطفال موجوداً فيها، ويقع بلدان اثنان منها في إقليم شرق المتوسط. وفي الأسبوع الذي بدأت فيه ندوة الدبلوماسية الصحية، أعلنت منظمة الصحة العالمية شلل الأطفال طارئة صحية عمومية تثير قلقاً دولياً، وأقرت التوصيات التي أصدرتها لجنة الطوارئ التي انعقدت بموجب أحكام اللوائح الصحية الدولية (2005) وهي التوصيات الموجهة للدول الأعضاء. وتتضمن تلك التوصيات ما يتعلق بمتطلبات التمنع قبل السفر الدولي. وقد اعترف الإعلان الذي أصدرته جمعية الصحة العالمية في عام 2012 حول اعتبار استئصال شلل الأطفال طارئة برنامجية عالمية، بوجود صعوبات اجتماعية وسياسية تعيق بالمحاولة الأحرى لتخليص العالم من هذا المرض المعدى والقاتل، وخاصة في إقليم شرق المتوسط. فهذا التحدي الصحي يتطلب الآن التوصل إلى حل سياسي، مع بذل الجهود الدبلوماسية الصحية غير العادية في المناطق الأكثر تضرراً.

لقد تم بناء صرح الإجماع الدولي من خلال الدبلوماسية الصحية العالمية في ثمانينات القرن الماضي من أجل القضاء على شلل الأطفال، أما الآن فتعرض إمكانية التقنية لاستئصال شلل الأطفال للخطر بعد التقدم المحرز في السنوات الخمس والعشرين الماضية. فقد أصبحت حياة الأطفال ونجاح برنامج شلل الأطفال قضية تتعلق إلى حد كبير بتوجهات سياسية، وذلك مع تصدير الفيروس إلى دول أخرى. إن الدبلوماسية - المحلية والدولية - يمكن أن تساعد في بناء الإرادة السياسية والاجتماعية، وفي تنسيق الاستجابة، وفي تحسين الوصول إلى الأطفال، وفي تهيئة الأجواء اللازمة للمشاركة المجتمعية وللمشاركة السياسية.

انعدام الأمن: إن عدداً متزايداً من الناس في المنطقة يقعون ضحايا دوامة عدم الاستقرار السياسي التي أثرت على إقليم شرق المتوسط في العقود الأخيرة، والتي اشتدت في بعض البلدان في السنوات القليلة الماضية. فقد أدى تشريد وهجرة السكان في أنحاء عديدة من الإقليم، بسبب الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، إلى مخاطر كبيرة على الصحة، ويتضح أثر انعدام الأمن بشكل كبير من عواقب الصراع في الجمهورية العربية السورية حيث يقدر أن عشر سنوات من التنمية البشرية قد ضاعت.

الناجمة عن هذه الأمراض، مثل الأطراف المعنية بالتمويل والضرائب، والسلطات المسؤولة عن الصناعات الغذائية وعن معاييرها، والزراعة، والتجارة، والنقل، والتخطيط العمراني، والشباب والرياضة، والمنظمات غير الحكومية. وغالباً ما تقيمن قضايا التجارة على السياسة الخارجية للبلدان، مما يعطي الأهمية لمشاركتها على المستوى الدولي في المفاوضات التي تؤثر على قدرة البلدان على وضع المعايير الخاصة بمكافحة عوامل الخطر الرئيسية مثل استعمال التبغ والأغذية غير الصحية المستوردة، من بين أمور أخرى.

رئيسية من بين الأمراض غير السارية تثير القلق، وهي أمراض القلب والسكتة الدماغية، والسكري، والسرطان، وأمراض الرئة المزمنة. ووراء هذه الأمراض الأربعة الرئيسية أربعة عوامل خطر رئيسية هي تعاطي التبغ، والنظام الغذائي غير الصحي، والخمول البدني، وتعاطي الكحول على نحو ضار، ولعوامل الخطر الثلاثة الأولى أهمية خاصة في الإقليم.

وهناك حاجة ماسة للدبلوماسية الصحية على المستوى الوطني من أجل إشراك جميع القطاعات والأطراف المعنية التي يمكن أن يكون لها تأثير في الحد من الوفيات

كيف يمكن أن تساهم السياسة الخارجية في الدبلوماسية الصحية؟

- وفي حين أن السياسة الخارجية لديها الكثير مما يمكن أن تسهم به في الدبلوماسية الصحية، فإن الصحة نفسها تدعم العديد من أهداف السياسة الخارجية، فإدراج الدبلوماسية الصحية في تدريب الدبلوماسيين وفي تعزيز الحوار بين الدبلوماسيين والعاملين الصحيين سيساعد إلى حد كبير في تعزيز الدبلوماسية الصحية. ويمكن لهذا الحوار أيضاً أن يساعد على تجنب قطع العمل بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في مختلف المحافل الدولية، و ضمان أن تصبح الآثار الصحية أحد الاعتبارات الرئيسية التي تؤخذ بالحسبان في جميع المفاوضات .
- لا ينبغي أن تستخدم الدبلوماسية لخدمة مصالح مضرّة بالصحة، ولا ينبغي أن تستخدم الصحة كأداة سياسية على حساب أرواح الناس. وبالمقابل، يمكن للصحة أن تكون جسراً للسلام، وفي ذلك فوائد كبيرة في حالات الأزمات، وفي نزاع قبيل التوترات، وفي المساعدة على خلق بيئة إيجابية للحوار السياسي. ويمكن للدبلوماسية الصحية أن تسهم أيضاً في إعادة بناء النظم الصحية من خلال التأكيد على أهمية التغطية الصحية الشاملة من أجل التنمية العادلة المستدامة.
- تساهم الدبلوماسية الصحية في بناء العلاقات. إذ يمكن لها أن تساعد على التغلب على العقبات، وأن تكون حافزاً واسع التأثير في العديد من المبادرات. كما إنها يمكن أن تساعد في بناء وتطوير الثقة لدى المجتمع، وفي إنشاء وتنسيق الاستجابة، وفي تحسين الوصول إلى الخدمات، وفي خلق جو يتيح المشاركة، مع ضمان الانسجام مع الثقافات السائدة في الإقليم.
- يمكن للدبلوماسية الصحية أن ترفع مستوى الوعي بكون الصحة ليست مجرد قضية وطنية، وبأن هناك العديد من الأبعاد العالمية والعابرة للحدود لها، وبأنها يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في توفير المنافع العامة على الصعيد العالمي، وفي رفاهية الشعب في جميع أنحاء العالم. فالدبلوماسية الصحية تستجيب إلى حقيقة أن العديد من التحديات الصحية في القرن 21 سوف تتطلب حلولاً سياسية أكثر منها تقنية.

من الوقائع المحورية ضمن الندوة إدارة حلقة نقاش ساهم فيها كبار الدبلوماسيين حول كيف يمكن للسياسة الخارجية أن تسهم في الدبلوماسية الصحية. واتفقوا على أن هناك حاجة لمشاركة أوسع لبلدان الإقليم في تعزيز التفاعل المتبادل بين الصحة والسياسة الخارجية، داخل البلدان وعبر البلدان على حد سواء، بدعم من منظمة الصحة العالمية. وهذا قد يعني إشراك الوزارات الأخرى، ولا سيما وزارات المالية، فضلاً عن إشراك الأطراف المعنية الأخرى، مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ولا بد من أن تكون الأهداف المتوخاة من عملية المشاركة واضحة، ولا بد من ضمان الشفافية والمساءلة. ولقد دلت الخبرات المستفادة على أن الوقت الذي يُستثمر في تطوير التعاون بين القطاعات يمكن أن يحقق فوائد كبيرة لكنه يتطلب بناء المؤسسات والقدرات. وقد سلط السادة السفراء والمشاركون الآخرون الضوء على عدة نقاط رئيسية في هذا المجال.

- سيعتمد تعزيز الدبلوماسية الصحية على القيادة القوية والالتزام السياسي الذي يضع الصحة في مواقع أكثر رفعة في جدول الأعمال السياسي وفي جدول الأعمال التنموي. ويمكن أن ينطبق هذا على دور رؤساء الحكومات في دفع القضايا الصحية إلى الأمام، مما يساعد على وضع جدول الأعمال والأهداف الاستراتيجية، وتوفير الفضاء السياسي والموارد.
- إن توسيع نطاق المشاركة بين البلدان سيؤدي إلى تعزيز قدرتها على اتخاذ مواقف مشتركة، وبالتالي تعزيز استجاباتها، ولن يقتصر ذلك على القضايا الصحية، بل سيمتد ليشمل القضايا التي تؤثر على الصحة، مثل التغذية والغذاء والحصول على الأدوية والتكنولوجيات. كما أنه سيسجع البلدان أيضاً على تبادل أفضل الممارسات والقدرات وحشد الموارد والقدرات التقنية وغيرها، بدلاً من التماسها من خارج الإقليم، وهي عملية باهظة التكاليف وتواجه عقبات في كثير من الأحيان.

جدول أعمال التنمية بعد عام 2015، وتحديد موقع الصحة فيه

الآخر من البلدان تحقيق الأهداف بحلول عام 2015، إلا أن هناك الكثير منها مما لا زال بالإمكان تحقيقه بحلول عام 2015، والأمر المهم الآن هو الانخراط في المناقشات التي سترسم الأهداف التي ستوضع للسنوات التالية.

فمن الأهمية بمكان أن تفهم بلدان الإقليم نفسها في عملية التشاور العالمية التي تتم بالفعل الآن. وفي المستقبل القريب سوف يعرض الأمين العام للأمم المتحدة على الدول الأعضاء تقريراً تجميعياً يهدف إلى تمهيد الطريق للتحضير لقمة رؤساء الدول والحكومات التي ستعقد في أيلول/سبتمبر عام 2015. وفي سياق الصحة، فإن من المرجح أن تبقى قضايا صحة الأم والطفل على جدول الأعمال، بين المرامي الأخرى التي لم تستكمل، وذلك إلى جانب قضايا رئيسية أيضاً منها تشمل التغطية الشاملة للصحة الأوسع نطاقاً، والمحددات الاجتماعية والبيئية للصحة، والأمراض غير السارية.

إن قضية الأمراض غير السارية هي القضية الأخرى التي ينبغي على بلدان الإقليم أن تعيرها الاهتمام الذي تستحقه. فالآثار الاجتماعية الاقتصادية للأمراض غير السارية تتزايد بسرعة، وهناك خصوصيات إقليمية لهذا الوباء ينبغي أن تؤخذ بالحسبان. ولا بد من العمل على العديد من الجبهات التي تقع خارج القطاع الصحي، وينبغي أن تأخذ البلدان زمام المبادرة أكثر في التصدي لجميع جوانبها. والدبلوماسية الصحية المحلية في جميع القطاعات أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد، وأهميتها لا تقل عن أهمية المشاركة الإقليمية على أعلى مستوى في رسم السياسات العالمية.

في حين تبقى العناصر الأساسية للصحة العامة أساسية، فإن بعض الاعتبارات الأخرى، مثل الاتصالات، والاقتصاد، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والعلاقات الخارجية، تعتبر الآن أساسية على قدم المساواة بين بعضها البعض، وتشابك بقوة مع الصحة العامة على الصعيد العالمي. ويتضح ذلك من خلال أهداف التنمية الاجتماعية التي وضعتها المرامي الإنمائية للألفية الحالية التي وضعتها الأمم المتحدة عام 2001.

وسوف تكون الدبلوماسية الصحية عنصراً هاماً في ضمان إدراج المرامي الصحية والرامي الإنمائية الأوسع نطاقاً في جدول أعمال التنمية بعد عام 2015، مع دمجها في الأهداف المشتركة التي تجري مناقشتها الآن في الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن المهمة الرئيسية للأمم المتحدة هي تعزيز السلام والأمن العالميين. وما حقيقة أن الأمم المتحدة قد وضعت في العقود الأخيرة القضايا الصحية وغيرها من قضايا التنمية في مرتبة أكثر رفعة على جدول أعمالها إلا تأكيداً أن القضايا الصحية وغيرها من قضايا التنمية هي عناصر حاسمة لتحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي تحقيق السلم والأمن العام.

وقد تناولت إحدى حلقات النقاش كيف ينبغي للبلدان أن تشارك في المداولات حول جدول الأعمال الصحية بعد عام 2015، فأبرزت الإنجازات التي تحققت حتى الآن في الإقليم في ما يتعلق بالرامي الإنمائية للألفية. فقد حققت بعض البلدان تقدماً كبيراً فأحرزت الأهداف الصحية المحددة. ولن يكون بمقدور البعض

الاستنتاجات: اعتبار الصحة أولوية استراتيجية في حوارات ومبادرات السياسة الخارجية

الندوة أو المنتدى حول الدبلوماسية الصحية

يمكن اتباعها في هذا الصدد إنشاء فريق لبناء القدرات، وهو فريق يعمل مع المؤسسات التدريبية والأكاديمية الرئيسية في الإقليم، (سواءً كانت كليات للدبلوماسيين أم مؤسسات صحية)، من أجل الاستفادة من الخبرات الموجودة في هذا المجال، والدفع بمجدول أعمال الدبلوماسية الصحية إلى الأمام بسرعة أكبر. وعلى وزارات الخارجية أن تضمن أن الدبلوماسية الصحية العالمية قد تم إدراجها ضمن تدريب وتعليم الدبلوماسيين. كما ينبغي أيضاً تشجيع التعليم والتدريب بين الخبراء في الصحة والدبلوماسيين. ويمكن أيضاً استكشاف إمكانية التدريب عبر الإنترنت. إذ أن توفير التدريب للبلدان في الشريحة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط يعتبر مساهمة هامة في التعاون بين بلدان الجنوب.

7. ويمكن للبلدان استكشاف آليات جديدة لتعزيز الدعم الذي تقدمه للدبلوماسية الصحية العالمية "على الصعيد الوطني". ويمكن أن يشمل ذلك الدعم تعزيز أقسام العلاقات الدولية في وزارات الصحة، أو إنشاء وحدات للدبلوماسية الصحية العالمية في وزارات الخارجية، من أجل استدامة الدبلوماسية الصحية وتعزيز قضاياها، وينبغي أيضاً إدراج الندوات الوطنية وتبادل الموظفين بين الوزارات، وتعيين الملحقين الصحيين، وأنماط جديدة من اللجان المعنية بذلك.

التنسيق والتعاون

8. التنسيق مع الوكالات والمنظمات الأخرى التي يمكن أن تدعم جداول الأعمال الصحية الشائعة، مثل منظمة التعاون الإسلامي، ويجب الاستفادة منها والسعي من أجل ترسيخ التعاون الوثيق معها.

9. ينبغي توطيد المزيد من التواصل بين البرلمانيين وغيرهم من أصحاب القرار فيما يتعلق الإنصاف في المجال الصحي، وبالقضايا الصحية ذات الصلة بالأمن القومي، وبالتشريعات الوطنية، وحذب اهتمامهم ومشاركتهم في اللجان التي لها تأثير على الصحة. ولا بد من أن يصبح البرلمانيون الوطنيون أكثر دراية بالقانون الدولي والاتفاقات الدولية التي تؤثر على الصحة، ومنها على سبيل المثال الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. وقد طرح المشاركون اقتراحاً للنظر في إنشاء لجنة لتنسيق الأمن الصحي في كل بلد.

الإعلام

10. يمكن أن تساعد منظمة الصحة العالمية في رفع مستوى الوعي بين الجهات الفاعلة الرئيسية والمتفاعلة معها وفي ما بينها حول القضايا الصحية العالمية والمحلية من جهة والقضايا المحلية والصحة والسياسة الخارجية من جهة أخرى. ويمكن أن يتم ذلك من خلال مؤتمر إقليمي حول الدبلوماسية الصحية العالمية. ويمكن لمنظمة الصحة العالمية أن تلفت الانتباه إلى الاتجاهات السائدة على المستوى الإقليمي والعالمي. أما دور المكاتب القطرية لمنظمة الصحة العالمية في مجال الدبلوماسية الصحية فيحتاج إلى تعزيز. ويمكن التفكير في عقد اجتماعات منتظمة للملحقين الصحيين.

11. ينبغي تحليل وتبادل الخبرات المكتسبة في الإقليم، وأفضل الممارسات والإنجازات في مجال الدبلوماسية الصحية العالمية، مع إحاطة بلدان الشريحة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط علماً بذلك على نطاق واسع أيضاً. وينبغي النظر في برنامج بحثي للحصول على تطوير أكثر في هذا المجال. ويمكن تعيين مركز متعاون في هذا الغرض.

12. يجب بذل الجهود لإشراك وسائل الإعلام في الدبلوماسية الصحية العالمية لتكون جزءاً من الجهود التي تبذل في الدبلوماسية العامة. ويمكن الاستفادة من الدبلوماسية الصحية في الإقليم على نحو أفضل باستخدام الأساليب الجديدة للتواصل، وخاصة وسائل الإعلام الاجتماعية. كما يمكن للدبلوماسية الرقمية أن تدعم هذا البرنامج، وقد طلب المشاركون من منظمة الصحة العالمية استكشاف هذه الأساليب.

1. اقترح المشاركون إنشاء فريق استشاري معني بالدبلوماسية الصحية العالمية لتقديم الدعم لمنظمة الصحة العالمية في مجال دفع جدول أعمال الدبلوماسية الصحية العالمية إلى الأمام في الإقليم.

2. على منظمة الصحة العالمية تنظيم هذا النمط من الندوات أو المنتديات حول الدبلوماسية الصحية بصورة منتظمة في الإقليم، للمساعدة في رفع مستوى الوعي وتجميع الأطراف المعنية معاً. وينبغي إشراك مجموعة واسعة من أصحاب القرار، من فيهم البرلمانيون، وأن تكون مشاركتهم على أساس منظم. ويمكن للندوات التي تستعد في المستقبل أن تستكشف سبلاً مختلفة، وأن تناول قضايا جديدة، وأن تدعو للمشاركة فيها مجموعة واسعة من المشاركين. إذ يمكن لتلك الندوات، على سبيل المثال، أن تتضمن التدريب على محاكاة الدبلوماسيين للتعرف على حالات الطوارئ، وعلى التركيز على القانون الصحي العالمي، وعلى أهمية التشريعات واللوائح التنظيمية والتجارة والصحة، وعلى المداولات حول الدبلوماسية الصحية التي يساهم فيها الأطراف المعنية المتعددة، وذلك في أعقاب مقترحات منظمة الصحة العالمية للعمل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية.

المفاوضات الدولية

3. يجب على منظمة الصحة العالمية أن تساعد أصحاب القرار في مختلف القطاعات ليصبحوا على اطلاع جيد وعلى استعداد جيد للمفاوضات الدولية التي تؤثر على الصحة. وهناك دور رئيسي للمنظمة يتمثل في توفير البينات الصحية التي تدعم المفاوضات. ويمكن للمنظمة أيضاً أن تساعد البلدان في التصدي للتوتر والشد الذي قد ينشأ بين مساهمة البلدان في الصحة العالمية وضمان المصالح الوطنية/الإقليمية. وفي هذا السياق أقر الاجتماع التوصيات التي قدمت في الاجتماع الإقليمي الثاني الذي عقد في إطار التحضير للاستعراض الشامل والتقييم الشامل للتقدم المحرز في مجال الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، والذي سيعقد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 10-11 تموز/يوليو عام 2014.

4. ينبغي على الإقليم بمجمعه أن يكون أكثر انخراطاً في المفاوضات الحالية التي تعتبر بالغة الأهمية للصحة، وكذلك في المناقشات التي تدور حول العديد من المواضيع السياسية المختلفة (الإقليمية منها والعالمية). ويعتبر هذا الأمر ذا أولوية في الوقت الحاضر، لا سيما في ما يتعلق بالمداوات التي تجري في الأمم المتحدة حول جدول أعمال الصحة بعد عام 2015. ويجب على الإقليم بذل المزيد من الجهود لتطوير مواقف مشتركة لتعزيز استجاباته. وعلى الدول الأعضاء أن تعزز حضورها في الاجتماعات العادية التي عُقدت قبل جمعية الصحة العالمية وقبل دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي جمعت بين المدير الإقليمي والممثلين الدائمين. وفي سياق دعم هذه المشاركة، ستستضيف منظمة الصحة العالمية موقع الشبكة الذي سيتم إنشاؤه في أعقاب هذه الندوة.

5. يجب أن تدفع القضايا التي تعتبر بالغة الأهمية للإقليم إلى الأمام على نحو استباقي في مختلف مواقع المفاوضات الدولية، استناداً على مواقف مشتركة. فعلى سبيل المثال، لا بد من العمل فيما يتعلق بمبادرة "الرعاية الصحية في حطر" التي تقوم بها كل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والأمراض غير السارية، وحركة الناس. كما يتم تشجيع العمل أيضاً على إحراز التقدم في صندوق التضامن الإقليمي في حالات الطوارئ. ويتعين على الدول الأعضاء، ولا سيما البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، زيادة مشاركتها في التفاوض على الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص بالاستعراض الشامل والتقييم الشامل للأمراض غير السارية، والذي سيعقد يومي 10-11 تموز/يوليو عام 2014.

تعزيز القدرات

6. ينبغي على الإقليم بمجمعه أن يزيد من قدراته وزيادة كبيرة في الدبلوماسية الصحية. ويمكن للإقليم القيام بذلك عن طريق تجميع الموارد المالية والتقنية والبشرية المتاحة في الإقليم. ومن الأساليب التي